دور الدولة في مقاومة التصحر وتنمية القطاع الفلاحي بولاية تطاوين (الجمهورية التونسية)

رياض بشـير

باحث بمعهد المناطق القاحلة بمدنين – تونس

الملخص:

تعتبر التنمية المستدامة ومقاومة التصحر من أهم التحديات التي تواجهها تونس اليوم، ولتحقيق ذلك يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة الرشيدة النابعة من مقاربة تشاركية تجمع جميع الأطراف المتداخلة. في ولاية تطاوين بأقصى الجنوب التونسي يوجد عديد التدخلات الحكومية والمجتمعية التي تهدف إلى تنمية قطاع الفلاحة ومقاومة التصحر الذي تتميز به هذه الجهة .

تقع ولاية تطاوين في عمق الجنوب الشرقي من البلاد التونسية تحدّها من الشرق ومن الشمال ولايتي مدنين وقبلي ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب ليبيا. وتقدر مساحة الولاية بـ ٣.٨٨٨.٩٠٠ هك وهو ما يمثّل حوالي ٤٣% من مساحة اقليم الجنوب و ٢٥% من المساحة الجملية للبلاد موزعة كما يلي :

- **أراضي فلاحية : ١.٧ مليون هك (٤٤%) .**
- **أراضي غير فلاحية : ٢.٢ مليون هك (٥٦%) .**

تزخر ولاية تطاوين بالعديد من الموارد الطبيعية الهامة التي تخصّ القطاع الفلاحي (مياه وتربة...) أو تلك التي تهمّ المواد الإنشائية والأملاح الطبيعية والحقول النفطية إضافة إلى التضاريس والمناظر الطبيعية. وللقطاع الفلاحي أهمية كبرى في المنطقة حيث يهتم عدد كبير من السكان بزراعة الأشجار خاصة منها الزيتون. وتمثل المحافظة على المياه والتربة إحدى أهم الأنشطة الفلاحية بتطاوين خاصة بالمناطق الجبلية نظرا لهشاشة التربة وضعف الكساء النباتي بالإضافة إلى طبيعة التضاريس، وتتمثل أشغال المحافظة على المياه والتربة في إحداث ما يسمى بالجسور والطوابي وغيرهما من المنشآت لإستغلال مياه الأمطار في غراسة الأشجار المثمرة أو الزراعات الموسمية وتغذية الموائد المائية وفي حماية التجهيزات والمدن من الفيضانات .

في هذا البحث سنشخص وضعية المنطقة ونبرز دور الدولة في تنمية القطاع الفلاحي واستصلاح الاراضي ومقاومة زحف الرمال.

المقدمة :

تعتبر التنمية المستدامة ومقاومة التصحر من أهم التحديات التي تواجهها تونس اليوم، ولتحقيق ذلك يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة الرشيدة النابعة من مقاربة تشاركية تجمع جميع الأطراف المتداخلة. في ولاية تطاوين بأقصى الجنوب التونسي يوجد عديد التدخلات الحكومية والمجتمعية التي تهدف إلى تنمية قطاع الفلاحة و مقاومة التصحر الذي تتميز به هذه الجهة. في هذا البحث سنشخص وضعية المنطقة ونبرز دور الدولة في استصلاح الأراضي ومقاومة زحف الرمال.

الباب الاول : أهم مميزات المنطقة :

١- تقديم الولاية :

تقع ولاية تطاوين في عمق الجنوب الشرقي من البلاد التونسية تحدّها من الشرق ومن الشمال ولايتي مدنين وقبلي ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب ليبيا. وتقدر مساحة الولاية بـ ٣.٨٨٨.٩٠٠ هك وهو ما يمثّل حوالي ٤٣% من مساحة إقليم الجنوب و ٢٥% من المساحة الجملية للبلاد موزعة كما يلي :

★ **أراضي فلاحية :** ١.٧ مليون هك (٤٤%) .

★ **أراضي غير فلاحية :** ٢.٢ مليون هك (٥٦%) .

وتضمّ الولاية إداريا ٧ معتمديات و٦٤ عمادة منها ٢٠ عمادة بلدية ، أمّا البلديات فعددها ٠٦ في حين يبلغ عدد المجالس القروية ٤ مجالس.

أما على المستوى الديمغرافي وحسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة ٢٠١٤ تعد الولاية ١٤٩٤٥٣ نسمة مقابل ١٤٣٥٢٤ نسمة سنة ٢٠٠٤ و ١٣٥٧٠٣ نسمة سنة ١٩٩٤. وتقدّر النسبة السنوية للنمو الديمغرافي للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ بـ ٠.٤١% مقابل ١.٠٣% على المستوى الوطني، بينما كانت ٠.٥٦% على المستوى الجهوي مقابل ١.٢١% على المستوى الوطني خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. ويبلغ عدد السكان الذين لهم مستوى تعليم عالي ١٢٠١٨ ساكن و٤٣١٥٥ ساكن لهم مستوى تعليم ثانوي، كما بلغت نسبة البطالة على المستوى الجهوي ٢٥.٧٨% و ٣٤.٣% لدى أصحاب الشهادات العليا. أمّا عدد الأميين فقد بلغ ٢٢٣٤٢ أمّي أي بنسبة أمّية بلغت ١٨.٢% سنة ٢٠١٤. وتمثّل الفئة العمرية اقل من ٣٥ سنة نسبة ٦١% وهو ما يشير إلى أنّ سكان ولاية تطاوين أغلبهم من الشباب. أما فئة الشيوخ (٦٠ سنة فما فوق) يبلغ عددهم ١٧٩٤٩ وتمثّل ١٢%. كما تتميّز ولاية تطاوين بوجود عدد هام من أبنائها بالخارج والذي يبلغ عددهم حوالي ٣٠ ألف مهاجر وتعتبر مدينة تطاوين ومعتمديتي غمراسن والبئر الاحمر من أهم المناطق ذات الكثافة المهجرية.

كما توفّر هذه الجالية عائدات مالية هامة حيث تقدّر قيمة التحويلات البريدية السنوية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ حوالي ١١ مليون دينار وهي تمثل ٢٠% من العائدات الجملية للمهاجرين، وقد ساهمت هذه الموارد المالية في مسيرة التنمية بالجهة وخاصة في السكن والتجهيزات المنزلية وأيضاً في التجارة والخدمات.... في ما تبقى هذه المساهمة محدودة في الاستثمار في القطاعات المنتجة.

٢- أهمّ الموارد و الثروات الطبيعية الفلاحية بالجهة :

تزخر ولاية تطاوين بالعديد من الموارد الطبيعية الهامة التي تخصّ القطاع الفلاحي (مياه وتربة...) أو تلك التي تهمّ المواد الإنشائية والأملاح الطبيعية والحقول النفطية إضافة إلى التضاريس و المناظر الطبيعية.

الموارد الطبيعية الفلاحية:

★ **الموارد المائية :** تقدر الموارد المائية بولاية تطاوين بحوالي ٩٢.٥٤ مليون متر٣ متأتية من مياه السيلان بـ ٢٧ مليون متر^3 يتمّ استغلال ٨.٥ مليون متر^3 سنوياً أي ما يمثل ٣١%، و مائدة سطحية تقدّر بـ ١٥.١٤ مليون متر^3 وتبلغ الكمية المستغلة من هذه المائدة ١٣.٠٩ مليون متر^3 أي بنسبة استغلال تقدر بـ ٨٦.٤٥% ، وأخرى عميقة يبلغ حجم الموارد بها ٥٠.٤ مليون وتبلغ الكمية المستغلة ٢٢.٨ مليون متر^3 أي بنسبة استغلال تقدر بـ ٤٥.٢%.

★ **الأراضي الصالحة للفلاحة :** تقدّر مساحة الأراضي الفلاحية بـ ١.٧ مليون هك موزعة كما يلي :

★ **المراعي :** وتمتد على مساحة ١.٥ مليون هك وتتواجد أساساً بمنطقتي الوعرة والظاهر تستغل حالياً في الرعي حسب النمط الانتشاري .

★ **أراضي صالحة للزراعة :** تقدّر مساحتها ٢٠٠ ألف هك ويستغل منها حالياً حوالي ٣٣٤٠ هك في شكل مناطق سقوية عمومية و ٣٦٥٠ هك من المستغلات السقوية الخاصة.

الثروات النفطية :

تؤمن ولاية تطاوين القسط الأكبر من الإنتاج الوطني للبترول وذلك من حقول البرمة والحقول الحديثة مثل: زار وجنين والمخروقة والعريش والوعرة... أمّا حقول الغاز فهي الأخرى جدّ واعدة وقد أعدّت الدراسة الفنية لهذا المخزون المعروف بغاز الجنوب وتأمل الجهة الكثير من انجاز هذا المشروع والذي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول يشتمل : على وحدة وحدة للمعالجة الأولية بحقل نوارة بطاقة معالجة ٢.٧ مليون متر مكعب في اليوم ومد خط أنابيب بسعة ٢٤ بوصة على طول ٣٧٠ كلم من نوارة إلى ولاية قابس بطاقة ٢.٧ مليون متر مكعب في اليوم.
القسم الثاني يتمثل : في خط تصدير غاز بسعة ١٢ بوصة على طول ٧٠ كلم من النقطة الكيلومتر ية ٢٤٣ إلى مدينة تطاوين (٢ مليون متر مكعب في اليوم) وتركيز وحدة للمعالجة النهائية بتطاوين بطاقة ٦٠٠ ألف متر مكعب في اليوم ووحدة لتعبئة قوارير الغاز GPL.

كما يمكن الإشارة إلى المجالات الواعدة للطاقة البديلة والمتجددة (٢٨٨ يوم مشمس بالكامل في السنة) حيث تعتبر الجهة ذات أولوية مطلقة في كل ما يتعلق بالطاقة الشمسية .

المواد الإنشائية :

الجبس : يتوفر بجهة مستاوة ووادي الغار بكميات هامة ونوعية جيدة ويحتوي منجم مستاوة من الجبس على مدخرات هامة تمتد على طول ٥٠ كلم وعرض ١٠ كلم وقدّرت هذه المدخرات بحوالي ٦٥ مليار طن وأظهرت التحاليل أنّ مادة الجبس صافية وعالية الجودة تمكّن من بعث قطب صناعي حول هذه المادة.
الرخام أو الحجر الرخامي : تتواجد هذه المادة بأغلب معتمديات الولاية وأهم تلك المواقع هي قصر المرابطين ووادي الخيل والمزار وبني احمد والرهاش والدويرات وسهل الرمان .
الطين : متوفر في عدة مناطق مثل كرشاو وبني مهيرة وقصور الجليدات وكامل المنطقة الجبلية وخصوصاً الدويرات وشنني وذهيبة.
الحجارة الصلبة (Dolomies) : وهي من البروزات الكلسية غير الرخامية والتي تصنّف من الحجارة الصلبة وتتواجد بكميات كبيرة ونوعية جيدة بمناطق الرهاش وتلالت وكرشاو والدويرات .
الرّمال : تحتوي الجهة على مدّخرات هائلة من الرمال تتميز بنوعية جيدة تصل نسبة السيليس بها إلى ٩٨% وأكثر من ٩٩% بعد المعالجة الصناعية ممّا يمكّن من استعمال هذه الرّمال في إنتاج معدّات السيليسوم الاستراتيجي والمستعمل في الصناعات الالكترونية وصناعة خلايا اللاقطات الشمسية.

الأملاح الطبيعية : متوفرة أساسا بسبخة أم الخيالات من معتمدية الصمار بكميات هامة و جودة عالية إذ تبلغ نسبة نقاوتها ٩٩.٩٥% مما يمكّن من استغلالها في مجالات صناعة مواد التنظيف وصناعة البلور وصناعة الورق وصناعة الأقمشة بالإضافة إلى استغلالها في عمليات حفر الآبار بمختلف أنواعها.

المخزون الثقافي و الحضاري و المناظر الطبيعية

تتميز ولاية تطاوين بمخزون تراثي هام ومعالم أثرية متعددة وفضاءات طبيعية متنوعة على غرار القصور الصحراوية والجبلية. كما تغطي كثبان الرمال الصحراوية اغلب مساحة الولاية، أما القرى الجبلية فهي تمثل أنماطاً من الهندسة المعمارية الفريدة من نوعها وهو ما جعلها قبلة للزوار والسياح بالإضافة إلى الواحات والمحميات. كما توجد عدة مواقع تاريخية وجيولوجية يمكن توظيفها سياحياً من كهوف وصخور مرجانية وبقايا متحجرات للديناصورات.

٣- البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المتوفّرة :

تتوفّر بالجهة شبكة من الطرقات المرقمة تمدّ على طول ٢٣٤٥ كلم منها ٨٤٣ كلم معبدة وشبكة من الاتصالات تعتبر حسنة حيث بلغت نسبة التغطية الجهوية للهاتف القار ٣٤% من العائلات و ٤٠% نسبة ربط الأسر بشبكة الانترنات إلى جانب ٣٧ مكتب بريد ، بالإضافة إلى نسبة تنوير عامّة تصل ٩٩.٤% ونسبة عامة للتزوّد بالماء بلغت ٩٨%. كما تتوفر بالجهة عديد المرافق العمومية المتنوعة منها ١١٠ مدرسة أساسية و ٣٩ بين مدارس إعدادية ومعاهد ثانوية ومؤسستين جامعيتين و١٧ مركز للتكوين المهني منها ١٤ مركزاً للتكون المهني الخاص، بالإضافة إلى مستشفى جهوي و٢ مستشفيات محلية و٦٥ مركزاً للصحة الأساسية موزعين على كامل الولاية وعديد المنشآت الثقافية والشبابية والرياضية : ٦ دور شباب و٥ ملاعب معشبة و١٤ مكتبة عمومية و٦ دور ثقافة.

الباب الثاني : تشخيص الوضع التنموي على المستوى الكمي والمادي

شهدت ولاية تطاوين خلال المرحلة الانتقالية (٢٠١٠-٢٠١٥) إقرار العديد من المشاريع التنموية وذلك قصد إلحاق الجهة ببقية الولايات خاصة وأنها تتواجد بأقصى الجنوب الشرقي وتعيش عزلة جغرافية أدّت إلى عزلة اقتصادية. ولئن كانت كلفة المشاريع التي وقع إقرارها تناهز ٣٥١.٢ مليون دينار تخصّ ٤٤١ مشروعاً إلا أن نسبة الانجاز لم تتعدّى ٦١% مكّنت من انجاز ٢٣٥ مشروعا هذا بالإضافة إلى غياب التناسق الكلي بين المشاريع المقررة نظرا لغياب استراتيجية تنموية شاملة وواضحة المعالم تنخرط فيها جميع القطاعات وهو ما انعكس على معظم المؤشرات التنموية التي راوحت مكانها خلال الفترة الانتقالية :

المؤشر	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١٤
نسبة تعبئة الموارد المائية (%)	٣٢	٦٠
المساحات السقوية العمومية (هك)	٣٣٠٠	٣٣٤٠
المساحات السقوية الخاصة (هك)	٣٤٠٠	٣٦٥٠
نسبة التزود بالماء الصالح للشراب (%)	٩٧	٩٨
الطرقات المرقمة المهيئة (كلم)	٧٦٥	٨٤٣
نسبة الربط بشبكة التطهير (%)تطاوين وغمراسن	٧٥	٧٨.٧
نسبة الربط بشبكة التطهير جهويا (%)	٣٩.٦٠	٤٠.٥٢
عدد التلاميذ بالتعليم الاساسي	١٥٢٣٣	١٥٥٠٦
نسبة الانقطاع عن التعليم الاساسي (%)	٠.٤٢	٠.٣٥
عدد المتحصلين على شهادة البكالوريا	١٢٢٠	٥٥٧
عدد مراكز التكوين المهني العمومي	٠٣	٠٣
عدد مؤسسات التعليم العالي	٠٢	٠٢
عدد الطلبة	٢٥٤	١٨٥
عدد المستشفيات الجهوية	٠١	٠١
عدد الاسرة لكل الف ساكن	٠٢	٠٢
عدد اطباء الاختصاص بالقطاع العمومي	٠٦	٠٦
عدد دور الشباب	١٠	١١
عدد دور الثقافة	٠٦	٠٦
عدد القاعات الرياضية	٠١	٠١
عدد المكتبات العمومية	١١	١٤
عدد الملاعب المعشبة	٠٣	٠٥
عدد العائلات المعوزة	٤٥٠٠	٤٩٥٩
نسبة البطالة (%)	٢٣.٦	٣٠ (٢٠١٥)
نسبة البطالة لدى الحاملين لشهادة عليا (%)	٣٩	٣٤.٣

أمّا على مستوى السكان فقد بلغ عدد السكان ١٤٩٤٥٣ ساكن (سنة ٢٠١٤) مقابل ١٤٣٥٢٤ ساكن سنة ٢٠٠٤ اي بمعدل نمو يقدر بـ ٠.٤١ بالمائة مقابل ١.٠٣ بالمائة على المستوى الوطني ويعود ضعف نسبة النمو إلى ظاهرة الهجرة سواء في اتجاه الولايات الأكثر نمواً سواء إلى الخارج. من ناحية ثانية فقد بلغ عدد السكان المقيمين بالوسط الحضري ٩٥٤٢٤ ساكن أي بنسبة ٦٣.٩% بعد أن كان ٦١% سنة ٢٠٠٤ ويعود ذلك إلى ضعف جاذبية الريف وغياب فرص التشغيل بالفضاء وافتقاره للعديد من مكونات البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الضرورية حيث يتجمّع معظم السكان ببلدية تطاوين التي بلغت بها نسبة النمو الديمغرافي بالوسط الحضري ١.٢٦% و تضمّ أكثر من ٦٧ ألف ساكن وذلك بسبب تمركز الخدمات بمقر الولاية. كما يتميز الوضع الاجتماعي العام بالجهة بالاحتقان والهشاشة حيث يشهد عديد النقائص في كل المجالات :

تفشي ظاهرة الفقر حيث بلغت النسبة ١٨.٢ % كما أنّ عدد المنتفعين بمنحة المعوزين لم يتجاوز ٥٣٣٤ منتفع سنة ٢٠١٥ برغم تزايد طلبات الحصول على المنح القارة والعلاج المجاني والإعانات الظرفية.

ارتفاع نسبة الاعاقة بالجهة حيث بلغ عدد المعاقين ٤٨٠٠ وغياب برامج خصوصية لإدماج هذه الفئة.

نسبة أمّية بلغت ١٨.٢%.

جدول: تطور نسبة البطالة حسب السنوات

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
النسبة العامة للبطالة	٢٣.٦		٥١.٧	٣٧	٢٥.٧٨
نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا	٣٩	–	٥٥.٨	٥٥.٩	٣٤.٣

ويبين الرسم البياني التالي تطوّر نسبة البطالة حسب السنوات .

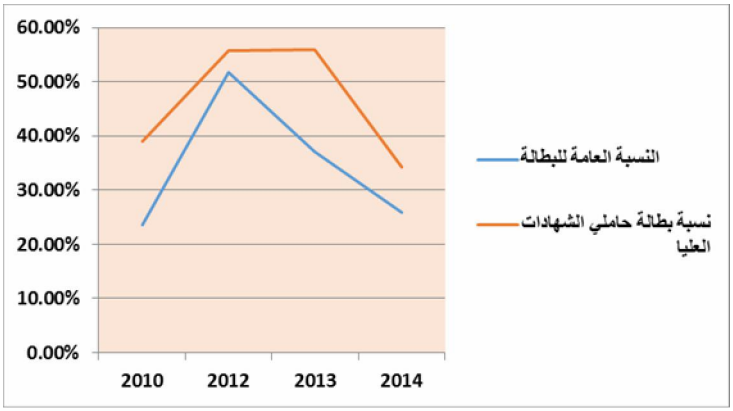

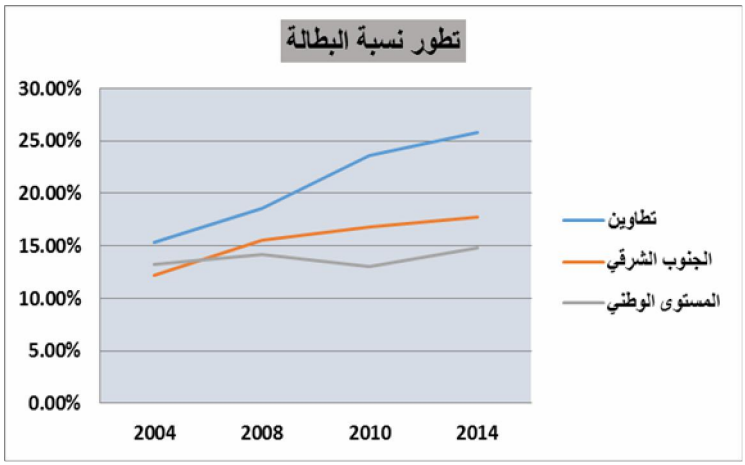

١- تحليل وضع القطاع الفلاحي :

مقارنة بأهمية الموارد الطبيعية المتوفرة والبنية الأساسية المنجزة بالجهة فان القطاع الفلاحي مازال دون الآمال المعلقة عليه بالرغم من النقلة النوعية المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية والمتعلقة بنمط الاستغلال والتركيز على الأنشطة ذات الميزات التفاضلية.

أهمية الموارد المائية :

يبلغ حجم الموارد المائية المتجددة ٩٢.٥ مليون متر مكعب سنويا منها ٥٠.٤ مليون متر مكعب من المائدة السطحية المتأتية في أغلبها مما يعرف بمياه الصحراء ويستغلّ منها حالياً ٢٢.٨مليون متر مكعب بواسطة ٢٦٦ بئر عميقة منها ٢٠٦ بئر فقط مجهزة أي بنسبة استغلال تقدر بـ ٤٥.٢ بالمائة ، أما المائدة السطحية فتقدر بـ ١٥.١٤ مليون متر مكعب و يستغل منها ١٣.٠٩ مليون متر مكعب من خلال إحداث ٢٥٦٥ بئر منها ٢٠٦٩ بئر مجهزة وتقدر نسبة استغلال المائدة السطحية بـ ٨٦.٤٥ بالمائة، وتعتبر هذه الموارد من المقوّمات الأساسية للنشاط الفلاحي بالجهة وقد تمّ الشروع بعد في التخلي التدريجي عن الفلاحة التقليدية والبعلية ذات المردودية الضعيفة وكثيرة التأثّر بالجفاف والتوجه نحو الأنشطة الواعدة المرتكزة على الريّ والمتميزة بمنتوج قادر على مجابهة المنافسة على المستويين الوطني والعالمي. وفي هذا المجال يمكن التذكير بالخطوات التي أنجزت في هذا الاتجاه والمتمثلة في أهمية المساحات السقوية التي تفوق ٧٠٠٠ هك منها ٣٣٤٠ هك مناطق سقوية عمومية وأهمها المنطقة السقوية ببئر عمير ونكريف وبالسيوف والدرينة والقرضاب وقد ساعدت أشغال الدعم وتعصير تقنيات الريّ المعتمدة على استقطاب العديد من المستثمرين في هذا القطاع. ويتمركز النشاط في المناطق السقوية على غرس الأشجار المثمرة التي تغطي ٣٣٠٠ هك منهم ٢٣٤٠ هك من أشجار الزيتون (نسبة ٧١%) أمّا الزراعات السقوية فلا تغطي سوى ٩٢٥ هك تتقدّمها الخضروات على مساحة ٥٥٥ هك تنتج ١٢١٠٠ طن من الخضروات ثم الحبوب على مساحة ٢٤٠ هك بإنتاج يقدر بـ ٣١٠ قنطار مقابل ٥٧٧٠ هك مزروعة بالنمط البعلي تساهم في انتاج ٤٠٠ قنطار فقط. أمّا غرس الأشجار حسب النمط البعلي فتغطّي ٤٧١٩٥ هك منهم ٤٥٣٤٠ هك من أشجار الزيتون و يبقى إنتاجها محدوداً اعتباراً لتواتر سنوات الجفاف.

شساعة الأراضي الفلاحية :

تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية ١.٧ مليون هك موزعة بين ١.٥ مليون هكتار مراعي طبيعية و٢٠٠ ألف هك من الأراضي القابلة للزراعة منهم ٢٠ ألف هك أراضي قابلة للتشجير و ٨٢٥٠ هك من الغابات .

العوامل المناخية :

يمكن إدراج العوامل المناخية بالجهة (كحرارة الطقس وظهور الشمس لمدة طويلة خلال السنة ٢٨٨ يوماً في السنة...) من الميزات التي تساهم في تخصص الجهة في الزراعات المبدّرة والتي يتطلب نموّها غياب ما يعرف بالجليدة في فصل الشتاء فهذه الزراعات مثل : (البطاطا –السكّوم والقرعيات) إلى جانب بعض الأشجار المثمرة مثل: (الخوخ – المشمش) تحظى بمزايا تفاضلية تكسبها القدرة على المنافسة في السوق الداخلية والخارجية.

قطاع تربية الماشية :

اعتبارا لشساعة أراضيها فقد كان عنصر تربية الماشية ركيزة اقتصاد الجهة عبر تاريخها الطويل وهو ما أكسب متساكنيها خبرة متميزة في هذا المجال ويعدّ القطيع حالياً ٣٠٩٥١٧ رأس موزعة إلى ٢٠٢٧٨٧ رأس من الأغنام و٩٦٩٨٥ رأس من الماعز و٩٧٤٥ رأس من الأبل ينتج ٢٢٠٠ طن من اللحوم الحمراء ، كما انطلقت خلال السنوات الأخيرة تجربة تربية البقر الحلوب بالمناطق السقوية والتي تأكدت جدواها وقد تجاوز حالياً القطيع ٤٠٠ أنثى .

ومن أهمّ الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الفلاحي يمكن ذكر:

★ ضعف نسب الاستغلال و التكثيف بجل المناطق السقوية.

*** ضعف موارد الهياكل المهنية الفلاحية وضعف نسب التأطير بها.**

★ انخفاض التدفق ببعض آبار المناطق السقوية.

★ بعد المناطق السقوية عن التجمعات السكانية بما يحدّ من الاستغلال الأمثل للقطاع.

★ ضعف تمويل إحداث مستغلات فلاحية متطورة.

★ بعد تواجد المياه (المنطقة الصحرواية) من مناطق الإنتاج.

★ تدهور التربة بسبب المخاطر المنجرّة عن الانجراف والتصحر الذي بدأ يهدد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة (حوالي ١.٥ مليون هكتار مهددة بعوامل الإنجراد والانجراف).

★ عزوف الشباب على تعاطي الأنشطة الفلاحية.

★ الرفع التدريجي للدعم الخاص بمادة الشعير العلفي.

★ ضعف التغطية الصحية لقطيع الماشية بحكم شساعة المراعي.

★ غياب منح خصوصية لهذا القطاع (تربية إناث الأبل، تربية إناث الأغنام...) تأخذ بعين الاعتبار التقاليد العريقة للجهة في التربية حسب النمط الانتشاري.

★ التوسع في الغراسات وتشجير المساحات في بعض الأحيان بصفة غير مدروسة وحتى في الأراضي الغير صالحة للزراعة بهدف الحصول على الامتيازات والمنح أكثر منها للإنتاج على حساب المراعي .

★ التحولات الاجتماعية التي شهدتها الجهة من توطين واستقرار خاصة منذ احداث الولاية في سنة ١٩٨١ وغياب استراتيجية تواكب هذه التحولات وعدم ملائمة التشريعات والحوافز لهذا النوع من النشاط ساهمت في تجزئة القطيع.
غياب المنح بالنسبة لتسمين القعدان بالرغم من تمتيع مربّي الابقار من منح في هذا المجال.
★ افتقار المعتمديات الداخلية التام لمقسّمات وفضاءات صناعية جاهزة .
★ الصبغة الاشتراكية لمعظم الأراضي بالجهة وبالتالي نقص الضمانات المطلوبة من البنوك وخصوصا بالنسبة للمشاريع الفلاحية.
★ عدم تمويل البنك التونسي للتضامن لعناصر البنية الأساسية للمشاريع الفلاحة كحفر الآبار.
★ عزوف البنوك بما في ذلك البنك الوطني الفلاحي على تمويل مشاريع تربية الماشية وخصوصا مشاريع تربية الإبل التي تمتاز بها الجهة إلى جانب القروض الفلاحية الموسمية.

٢- أهم التدخلات في القطاع الفلاحي لمقاومة التصحر :

المحافظة على المياه والتربة : تمثل المحافظة على المياه والتربة إحدى أهم الأنشطة الفلاحية بتطاوين خاصة بالمناطق الجبلية نظراً لهشاشة التربة وضعف الكساء النباتي بالإضافة إلى طبيعة التضاريس، وتتمثل أشغال المحافظة على المياه والتربة في إحداث الجسور والطوابي وغيرهما من المنشآت لإستغلال مياه الأمطار في غراسة الأشجار المثمرة أو الزراعات الموسمية وتغذية الموائد المائية وفي حماية التجهيزات والمدن من الفيضانات.

تهيئة المراعي : تمسح المراعي الطبيعية بولاية تطاوين ١.٥مليون هك وتكتسي أهمية بالغة نظراً لما تؤمنه على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وكذلك البيئي، فقد تركزت الجهود على تنمية المناطق الرعوية وذلك بتركيز التجهيزات الأساسية (نقاط مياه، مسالك، مظلات، ...) ومواصلة عمليات حماية وتهيئة المراعي وتحسين ظروف المربين والمستغلين مع تشريكهم في تنميتها.

الباب الثالث: الإشكاليات والحلول :

١- إشكاليات القطـاع :

المناخ :

★ ارتفاع درجات الحرارة مع هبوب رياح قوية وخاصة الشهيلي (٣٠ يوماً تقريباً) .
★ قلة الأمطار وعدم انتظامها .

الموارد الطبيعية :

★ حساسية التربة للتصحر في بعض المناطق وتعرّضها للانجراف والانجراد .
★ تدني منسوب الموائد السطحية للمناطق السقوية القديمة وارتفاع درجة الملوحة .
★ بُعْد الموائد المائية العميقة الهامة على المناطق الآهلة بالسكان .

★ شساعة الفضاء وبعد المنشآت الحيوية (نقاط المياه والمراعي) عن مناطق العمران .

قطاع تربية الماشية :

★ الرعي الجائر والتصرف الغير المحكم في المساحات الرعوية.

★ عدم التوازن بين الموارد العلفية الطبيعية وحاجيات القطيع مما يستدعي الالتجاء إلى الأعلاف التكميلية لفترة طويلة من السنة خلال السنوات الجافة.

★ حداثة عهد الهياكل المهنية الفلاحية ونقص إمكانياتها.

★ نقص التغطية البيطرية وغياب القطاع الخاص في هذا الميدان.

★ محدودية مساحة الزراعات العلفية.

★ غلاء كلفة نقل الأعلاف نحو المراعي.

قطاع الإنتاج النباتي :

الزراعة البعلية :

★ ضعف مردودية الزراعات الكبرى ومحدودية المساحات المهيأة بأشغال حصاد الماء.

الزراعة السقوية :

★ صغر حجم المقاسم ببعض المناطق السقوية العمومية .

★ محدودية نشاط الهياكل المهنية واقتصارها على التصرف في توزيع المياه.

★ صعوبات على مستوى ترويج المنتوج.

★ بعد معظم المناطق السقوية عن التجمعات السكنية.

★ حداثة القطاع بالجهة وقلة الإمكانيات لمعظم المستغلين.

تعبئة مياه السيلان والمحافظة على المياه والتربة:

★ بطء نسق التعبئة والتهيئة للمساحات المهددة بالإنجراف نظرا لمحدودية التمويل السنوي للقطاع الجغرافي للولاية.

نقاط المياه العمومية بالمراعي :

يكتسي هذا العنصر أهمية قصوى لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني بالجهة واستدراج الهياكل المهنية المستحدثة لتبني عملية التسيير الذاتي لها ومن خلال هذا إدارة المراعي المحلية والاشتراكية بإحكام ويعترض هذه المسألة عدد من الصعوبات التي لابد من الإشارة إليها :

★ صعوبة القطع مع طريقة تصرف الإدارة في هذه المنشآت.

★ شساعة الفضاء، بعد نقاط المياه عن مواطن العمران، صعوبة المسالك الفرعية، ديمومة الحركة للقطعان واعتماد المربين (المالكين) على الرعاة هي من أهم الصعوبات المعترضة للتخلي عن عملية التصرف لفائدة الهياكل المهنية.
★ رغم المبادرات الواعدة لبعض الهياكل المهنية (مجامع التنمية) لتبني نقاط المياه التي تدخل ضمن فضاءاتها فإن تكلفة التنقل والتعبئة وشح الموارد المالية تحول دون تبني عدد كبير من هذه الهياكل لهذا النشاط .
★ عزوف القطاع الخاص عن الدخول في المغامرة نظرا لهشاشة السوق ونقص الضمانات الكافية لاستخلاص المعاليم (ضرورة إحكام التنظيم القاعدي بالمراعي) .

المراعـــي:

أمام نقص كميات الأمطار وتعاقب سنين الجفاف فإن المراعي بولاية تطاوين والتي تمثل ٤٠ % (من جملة مراعي الجمهورية) تعتبر أحد المنظومات البيئية الأكثر هشاشة وعطبا بالرغم من إنتاجيتها المتذبذبة فهي لا تزال مصدراً أساسياً لتأمين مستلزمات الثروة الحيوانية من الأعلاف المجانية ولفترة زمنية هامة من السنة. وتتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المراعي في :

★ عدم التوازن بين الموارد العلفية الطبيعية وحاجيات القطيع مما يستدعي الإلتجاء إلى الأعلاف لفترة طويلة خلال السنوات الجافة.
★ النتائج السلبية للإخضاع لنظام الغابات لجزء من هذه المراعي (١٨٠ ألف هك).
★ محدودية الخيارات لتحسين هذه المراعي نظرا لصعوبة العوامل المناخية وإنحصار تقنيات التهيئة في عمليات ترتيحها أو حمايتها الوقتية.
★ مشاعبة نظام الرعي وعد وضوح الحقوق العقارية بشكل لا لبس فيه خاصة على مستوى مراعي الظاهر وبالتدقيق مع مربي دوز من ولاية قبلي.
★ خصخصة بعض المراعي وخروج الزراعة على حدودها البيئية مما أدى إلى حصر أشرطة تنقل الحيوانات بين مناطق الظاهر والوعرة.
★ اعتماد المستغلين على الإدارة في كامل مجالات التصرف والصيانة للمنشآت المائية الرعوية وغيرها.

٢- الحلول المقترحة :

الميـاه:

مزيد استكشاف الموائد القريبة من مواطن العمران وتدعيم القطاع السقوي بـ :

★ تكثيف المناطق السقوية الموجودة بمحاربة ظاهرة الإهمال.
★ تدعيم الاقتصاد في مياه الري.
★ تمويل الفلاحة الصغرى وتذليل الصعوبات أمام الفئات الضعيفة.

★ تدعيم ميزانية التحكم في مياه السيلان.

★ التطرق لاستغلال المياه المالحة (تكنولوجيا، تشريع، تمويل).

الوضع العقاري:

★ معالجة مسألة التجزئة العقارية بمناطق الأحياء (المناطق السقوية أساساً).

★ معالجة المساءل العالقة ببعض المراعي الإشتراكية (١٣٠ ألف هك بالوعرة، مدخل لتوضيح الرؤيا بمراعي الظاهر).

الإنتاج النباتي والحيواني:

★ معاضدة دور الهياكل المهنية المستحثة وتدعيمها للإضطلاع بدور إرشادي هام والمساهمة في تنمية القطاعات المنتجة (تخطيط المواسم الفلاحية، العناية بالصحة الحيوانية، تسويق الأعلاف والمدخلات الزراعية، العناية بمنظومات الإنتاج...).

★ تدعيم هيكل الإرشاد بالمندوبية والإطار البيطري.

الهياكل المهنية:

★ تدعيم هيكل التأطير المحدث بالمندوبية

★ تفعيل دور اللجنة الجهوية لمتابعة الهياكل المهنية

★ التفكير في دعم مالي مشروط لتمكين هذه الهياكل من الإنخراط في منظومة التصرف في المنشآت المائية والمراعي.

التمويل:

★ دعوة البنوك التجارية للإنخراط في منظومة التمويل للمشاريع الفلاحية (تمويل موسمي وطويل المدى).

★ إيجاد خط لتمويل الهياكل القاعدية والحلول اللازمة لمسألة الضمانات.

★ تمويل الفلاحة الصغرى.

★ دعم موارد الجمعيات التنموية.

مشاريع التنمية:

★ إقرار مرحلة ثانية لمشروع تشجير الجبال.

★ مواصلة مشروع التنمية الزراعية والرعوية على قاعدة توجيهات التقييم النصف مرحلي.

الخاتمة :

إن التطور الكبير والمهم الذي يشهده القطاع الفلاحي في مختلف المجالات الحيوية أصبح يحتّم على الجميع أن يبذل مجهوداً أكثر لتنميته بولاية تطاوين ، كما يجدر الاهتمام الخصوصي من الدولة بخطورة زحف الرمال والتصحر بهذه الجهة حيث لم يعد خفيا على أحد أن مخاطر تدهور البيئة المعيشية أصبحت تهدّد مستقبل سكان المنطقة. في هذا الإطار وجب على السلط المسئولة التدخل ببرمجة مشاريع خصوصية تشاركية تراعي المنطقة وتساهم في تحسين الوضع التنموي بها.

المراجع :

1- Hanne Svarstad, Lars Kjerulf Petersen, Dale Rothman, Henk Siepel, Frank Watzold (2008). Discursive biases of the environmental research framework DPSIR, Land Use Policy 25 (2008) 116–125.

2- Mongi Sghaier, Frédéric Sandron(2000). L'approche « indicateurs » pour suivre les relations population-environnement : des concepts à l'expérience. Science et changements planétaires / Sécheresse. Volume 11, Numéro 3, 171-8, Septembre 2000.

3- Ministère de l'Agriculture et des Ressources Hydrauliques Tunisien et l'ONU (2006). Projet LADA, pour une évaluation de la dégradation des terres en Tunisie. Cadre institutionnel et législatif Information et données disponibles Etat des connaissances 2006.

4- Nathanaël Pingault Et Bérangère Préault (2007). Indicateurs de développement durable : un outil de diagnostic et d'aide à la décision, Notes et études économiques N n°28, septembre 2007, pp. 7-43.

5- Riadh Béchir et Khattali Hatem (2011). Développement durable et amélioration du niveau devie de la population au gouvernorat de Tataouine. Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment, New Médit, n2, vol. 10, 2011. p. 18-24.

6- Riadh Béchir, Nadia Ounalli, & Mongi Sghaier. (2011). L'inégalité territoriale dans le Sud - est Tunisien : une mise en évidence à travers l'analyse des indicateurs régionaux de développement. ***Canadian Journal of Regional Science / Revue canadienne des sciences régionales,*** **34(2-3), p. 61-68.**

7-Riadh Bechir et Sawsen Bechir (2016) : La valorisation du savoir faire local au service de l'économie verte dans la région de hariza-chaab chnini (sud-est tunisien) Revue Européenne du Droit Social. Issue no.1 (30) /2016.

٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية2002 : دراسة حالة الجمهورية التونسية حول وضع المؤشرات البيئية لمراقبة التصحر بتونس.

THE ROLE OF THE STATE IN COMBATING DESERTIFICATION AND THE DEVELOPMENT OF THE AGRICULTURAL SECTOR IN THE STATE OF TATAOUINE (REPUBLIC OF TUNISIA)

Riad Bashir

Researcher in the Institute of Regions in Medenine, Tunisia

ABSTRACT :

Tataouine (sout east of tunisia) has many important natural resources that belong to the agricultural sector (water and soil ...). The agricultural sector is of great importance in the region, where a large number of people are interested in planting trees, especially olives. The conservation of water and soil is one of the most important agricultural activities in Tataouine especially in the mountain areas.

In this research we will identify the status of the region and highlight the role of the state in the development of the agricultural sector and land reclamation and resist the creeping sand.